

السيد الرئيس:

تأسف منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، لاستمرار دولٍ بعدم وضع سياسات جادة لإيقاف الإفلات من العقاب، رغما من مرور ٢٣ سنة على إعلان وبرنامج فيينا.

ففي السعودية، تبرز سياسة الإفلات من العقاب، خصوصا حينما يتعلق الأمر بأفراد الأجهزة الأمنية أو الأسر الحاكمة أو الأثرياء، وإننا إذ نرى أهمية بالغة لعلاج مشكلة الإفلات من العقاب في السعودية، إلا انه يبرز وبشدة أهمية ذلك فيما يتعلق بتهديد حق الإنسان في الحياة.

حيث يضيع حق المواطن أو المقيم على حد سواء، في حوادث وجرائم قتل تتسبب بها أجهزة الأمن:

- في 1 ديسمبر 2010 توفي سلطان محمد عبده الدعيس يماني الجنسية، تحت التعذيب النفسي والإهمال الطبي. دافع عنه الناشط محمد البجادي، وكان هذا ضمن انشطته التي أدت لإعتقاله فيما بعد.

- في 20 ديسمبر 2014، أطلقت قوات الطوارئ النار من عربة مصفحة وقتلت الطفل تامر آل ربيع.

- في 5 أبريل 2015، أطلقت قوات الطوارئ النار من عربة مصفحة وقتلت عامل مهاجر هندي الجنسية اسمه محمد عظيم.

- وفي ٢١ ابريل ٢٠١٥ صوبت الشرطة النار على تجمع شبابي لاستعراضات السيارات فقتلت عبدالله آل رمضان.

- وفي ٤ مارس ٢٠١٦، قتلت الشرطة مكى العريض تحت التعذيب، بعد إخفائه قسريا ليومين.

- في ٢٨ مارس ٢٠١٦ تعرض ماجد برمنده لضرب من الشرطة، تسبب في مقتله.

- في 9 مايو 2016 أطلقت قوات الطوارئ النار على المعلم أحمد محمد الزهراني فقتلته حينما كان في طريقه للعمل لمجرد الإشتباه.

بعض الحوادث المذكورة، بدعوى مكافحة الإرهاب، كما تكثرت مدهامات المنازل والأحياء السكنية وتتلف فيها منازل وممتلكات دون تعويض، ولا توجد سبل قانونية ينتصف بها المتضرر، بل ان الضحايا وذويهم يخافون من المطالبة.

إن كل هذه الممارسات لاتخضع لأي مسائلة قانونية، بل إن استمرارها يؤكد وجود حصانة للأجهزة الأمنية.

نطالب في المنظمة، الحكومة السعودية بالكف عن هذه الممارسات، ونطالب المقررين الخاصين ذوي العلاقة ببذل كل الجهود الممكنة، خصوصا المقرر الخاص المعني بالتعذيب، والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء.

شكرا سيادة الرئيس.